المبحث الأول: ماهية دراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع

تعتبر دراسة جدوى المشروعات من وجهة نظر الربحية الاجتماعية أحد فروع الدراسات الاقتصادية الحديثة التي شاع استخدامها في الدول المتقدمة، حيث أن تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع أصبح من الأهداف الرئيسية التي تسعى دراسة الجدوى الاجتماعية إلى تحقيقها مما جعل الاهتمام بدراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع المحور الأساسي لنشاط حكومات الدول المتقدمة والنامية، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. حيث تمثل هذا النشاط في تكثيف الجهود المحلية والإقليمية والدولية بغرض تطوير أساليب تحقيق الهدف النهائي والرئيسي لدراسة الجدوى الاجتماعية، ألا وهو تعظيم الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلة .وقد شهد النصف الأخير من القرن العشرين تنوع معايير تقييم واختيار المشروعات من وجهة نظر الربحية الاجتماعية تبعا لتعدد الأهداف التي تسعى الدول النامية لتحقيقها مع اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تلك الدول، وقد تم الاعتماد في المراحل الأولى لهذه الدراسات على مجموعة من المعايير كانت تعبر عن مشاكل جزئية تمر بها تلك الدول بحيث كانت هذه المعايير ذات طبيعة جزئية، وبعد الانتقادات الشديدة التي وجهت إليها مع رغبة المهتمين بتلك الدراسات بتطوير معايير الربحية الاجتماعية تم صياغة مجموعة من المعايير المركبة يتضمن كل معيار منها مجموعة من المعايير الجزئية ذات أوزان نسبية محددة.

ويقصد بتقييم الجدوى الاجتماعية لمشروع الاستثمار؛ تقييم الجدوى الاقتصادية له من وجهة نظر الدولة، أي تقييم مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني، و ذلك في مواجهة تقييم الجدوى المالية و الاقتصادية للمشروع من وجهة نظر المستثمر أي أن تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع تتعلق بدراسة المشروع من وجهة نظر المجتمع من حيث مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، و تحقيق رفاهية المجتمع و يتطلب الأمر بيان الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد الوطني التي تعطينا أعلى قيم للعوائد الاجتماعية أو الفردية بحيث يمكن التوصل إلى ترتيب الفرص الاستثمارية المتاحة تبعا لأولوياتها و أهميتها النسبية، الأمر الذي يتيح أساسا مناسبا لتخصيص و توزيع الموارد الإنتاجية بما يضمن أفضل عائداتها. و معنى ذلك أن تقرير الأولويات يهدف إلى حل المشكلة العامة للندرة النسبية للموارد في مواجهة الاحتياجات اللانهائية، و ذلك تحقيقا لغرض تعظيم الدخل الوطني، مما يترجم إلى معايير للاستثمار و أولوياته.

على هذا الأساس يتبين أن عملية تقييم المشاريع بمعايير الربحية الاجتماعية تعتمد على مدى مساهمة المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف و معيار من دولة إلى أخرى، بل للاقتصاد الوطني الواحد من فترة زمنية إلى أخرى. و طبعا يكون المشروع مقبولا كلما كانت مساهمته في تحقيق هذه الأهداف الإيجابية.

إلا أن الأساليب المستخدمة في تقييم مشاريع الاستثمار من وجهة نظر المجتمع تتفاوت حسب درجة صعوبتها و تعقيدها، و إن كان هذا النوع من التحليل في الدول النامية لا يكاد يتجاوز أثر مشروع الاستثمار على القوى العاملة، و على ميزان المدفوعات، أو ربحية المشروع للمجتمع فالتقييم الاقتصادي للمشروع يهدف إلى إبراز العائد الاقتصادي له في إطار متغيرات البنية الاقتصادية المتعلقة بعملية الاستثمار فنيا و ماليا، بحيث ينجم عنها اتخاذ قرار إما بالقبول أو الرفض أو التعديل؛ في حين نجد التقييم الاجتماعي للمشروع يهدف إلى التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والوطنية بالشكل الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و على ذلك فإن الجوانب التي يهتم بها التقييم الاقتصادي و الاجتماعي للمشروع هي:

- تحديد المدى المتوقع الوصول إليه من صافي العوائد المحقق من المشروع الاستثماري اقتصاديا و اجتماعيا.

-تحديد نصيب الدولة من هذه العوائد بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء في شكل ضرائب و رسوم جمركية أو في شكل قيمة مضافة... الخ

-تحديد الوسيلة التي بموجبها تصبح عوائد المشروع متاحة للذين سوف يستفيدون منها، سواء في شكل فرص عمل أو عوائد من النقد الأجنبي

ويلاحظ أن الجانبين الأول و الثاني يشيران إلى الكفاءة الاقتصادية للمشروع وأسلوب توزيع الدخل على المستفيدين منه، في حين يبين الجانب الثالث طبيعة العلاقة غير المباشرة بين المشروع والمجتمع. وبذلك تتحدد فاعلية المشروع الاقتصادية و الاحتماعية و يجدر بنا قبل الحديث عن مختلف جوانب التحليل الاجتماعي للمشروع التعرض لمفهوم و أهداف دراسة الجدوى الاجتماعية أو ما يعرف بالربحية الاجتماعية.و أهم مجالات التقييم الاجتماعي للمشروع.

و بصفة عامة يمكن أن نبين أهمية دراسة الجدوى الاجتماعية وآثارها الإيجابية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال استعراض أهم أهدافها:

* تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية من وجهة النظر الاجتماعية سواء بين السلع و الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أو بين المناطق و الأقاليم المختلفة، و ذلك من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية بما يسمح لمتخذي القرار و صانعي السياسة الاقتصادية بالاختيار المناسب بين مختلف البدائل المتاحة، و ما يحقق أقصى رفاهية لأفراد المجتمع، و هنا تظهر العلاقة بين دراسة الجدوى الاجتماعية و الرفاهية الاقتصادية.بحيث أن تخصيص الموارد يتطلب ضرورة الأخذ في الحسبان الآثار المباشرة و غير المباشرة، أي المنافع و التكاليف الخارجية عند التقييم و المفاضلة بين المشاريع، بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على الأسعار الحقيقية للموارد . التي تعكس ظروف الوفرة و الندرة لعناصر الإنتاج . و ذلك عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيصها أو المفاضلة بين

المشروعات الاستثمارية. و هذه الأمور لا تؤخذ بعين الاعتبار في نطاق دراسة الجدوى الخاصة بل في إطار دراسة الجدوى الاجتماعية.

* تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين الأجيال الحاضرة والمقبلة، وكذا بين الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد. مما يساهم بصورة مباشرة في تحقيق هدف تعظيم الرفاهية لأفراد المجتمع ككل، إذا ما أضيف لهدف تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

* مواجهة التعارض بين أهداف ونتائج دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الاجتماعية، إذ أن احتمالات التعارض بين نتائج اختيار كل من دراسة الجدوى الخاصة التي تعتمد على تعظيم الربحية التجارية، و دراسة الجدوى الاجتماعية التي تعتمد على هدف تعظيم الربحية الاجتماعية هي احتمالات واردة. على اعتبار أن تطابق نتائج اختيار كل منهما يتطلب مجموعة من الفروض و الشروط يصعب توفرها في الواقع سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، و التي من بينها عدم وجود آثار خارجية(أي منافع /تكاليف اجتماعية)، عدم وجود سلع عامة، تماثل الأهداف الخاصة مع الأهداف الوطنية... وغيرها. ومن هنا فإن مواجهة هذا التعارض تتطلب تنسيق النتائج بين دراسة الجدوى الخاصة والاجتماعية، مما يستلزم ضرورة القيام بدراسة الجدوى الاجتماعية والاهتمام بها، وهذا من شأنه ليس فقط اختيار المشاريع العامة التي تعظم هذه الرفاهية لأفراد المجتمع، بل اختيار وتصميم السياسات الحكومية الملائمة التي تجعل من القرار الناجح من وجهة النظر الخاصة هو أيضا قرار ناجح من وجهة النظر الوطنية. وعلى ذلك فإن دراسة الجدوى الاجتماعية تستهدف تحقيق الرشادة الاقتصادية والاجتماعية في القرارات الاستثمارية بشكل عام، والقرارات المرتبطة بالمشروعات العامة، واختيار السياسات الملائمة بشكل خاص.

المبحث الثاني: معايير تقييم الربحية الاجتماعية للمشاريع (من وجهة نظر الاقتصاد الوطني)

تعني الربحية الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني قياس الآثار المختلفة للمشروع الاستثماري على الاقتصاد الوطني، و مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، كما أن تطبيق معايير الربحية الاجتماعية يوضح أهمية وجود مرحلة تالية من التقييم، و هي مرحلة تقييم المشروع على مستوى الاقتصاد الوطني، و التي تهتم بقياس كفاءة الاستثمار من خلال تعظيم الربحية الاجتماعية، و ما يمكن التوصل إليه من صافي العائد المتحقق من المشروع و نصيب الدولة من هذا العائد، و بالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمشروع.

يعتمد تقييم المشاريع من وجهة النظر الاجتماعية على عدد من المعايير الجزئية التي تعكسها أهداف التنمية فضلا عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالمجتمع، و تتحدد هذه المعايير من خلال الأهمية النسبية لهذه الأهداف و الظروف ذات الطبيعة المتغيرة من مجتمع إلى آخر، بل داخل المجتمع الواحد من فترة لأخرى. و يلاحظ أن كل معيار من هذه المعايير يعكس جزئية معينة من الأهداف و القيود، مما يعني أنها مكملة لبعضها البعض و إن كان بعضها لا يكون بديلا للبعض الآخر في كل الحالات. هذا و سنتناول بالتحليل في هذا المطلب بعض المعايير الجزئية الشائعة الاستخدام في الدول النامية

*صافي القيمة الحالية باستخدام معدل العائد المطلوب من المشروع:

وتحسب كمايلي:

معدل العائد المطلوب = العائد الخالي من المخاطرة + بيتا (العائد السائد في السوق - العائد الخالي من المخاطرة).

*صافي القيمة المضافة الوطنية:

يعتبر معيار القيمة المضافة من أهم معايير الربحية الاجتماعية التي تقيس أثر المشروع على الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي. و تعرف القيمة المضافة على أنها كل ما يتولد نتيجة استخدام مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية من إضافة إلى قيمتها الأصلية.

و تنقسم القيمة المضافة في كل سنة من سنوات المشروع إلى قيمة مضافة إجمالية و قيمة مضافة صافية، حيث تعبر القيمة المضافة الإجمالية عن الفرق بين قيمة الإنتاج بسعر البيع، و قيمة مستلزمات الإنتاج أما القيمة المضافة الصافية فهي تعبر عن الفرق بين قيمة الإنتاج بسعر السوق وقيمة عوامل الإنتاج مضافا إليها قسط إهلاك السنة، أو هي عبارة عن الفرق بين القيمة المضافة الإجمالية وقيمة الاستهلاك الرأسمالي.

هناك طريقتان لحساب القيمة المضافة :

-طريقة عناصر الإنتاج، و هي أن القيمة المضافة =الأجور +الفوائد +الريع +الربح.

-طريقة الإنتاج و المستلزمات و هنا تصبح القيمة المضافة =قيمة الإنتاج بسعر السوق - [(مستلزمات الإنتاج +الإهلاك+) الضرائب . الإعانات]

صافي القيمة المضافة الوطنية =إجمالي الإنتاج بسعر السوق . (إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج +مجموع الإهلاك خلال عمر المشروع +التحويلات إلى الخارج)

و على أساس هذا المؤشر يقبل المشروع إذا كان موجبا، إذ يكون له ربحية اجتماعية، ويرفض في الحالة المعاكسة.

القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية :

يمكن الحصول على هذه القيمة من خلال ضرب صافي القيمة المضافة السنوية في معامل الخصم المقابل بسعر الخصم الاجتماعي. و يستخدم سعر الفائدة الذي تتعامل به الدولة في الإقراض أو الاقتراض من الأسواق المالية الدولية و خاصة بالنسبة للقروض طويلة الأجل كأساس لتقدير سعر الخصم الاجتماعي و واضح أن المشروع يكون مقبولا إذا كانت القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية موجبة و إلاّ اعتبرت مساهمة المشروع في الدخل الوطني منعدمة.

كما يمكن أن تتم مقارنة القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية بالقيمة الحالية للأجور، فإذا كانت النتيجة موجبة بمعنى أن القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية أكبر من القيمة الحالية للأجور فإن المشروع يقبل لأنه ذو ربحية اجتماعية، و إما أن تكون النتيجة متعادلة و بالتالي فالمشروع في هذه الحالة لا يحقق فائضا و عندها يقبل، أما إذا كانت النتيجة سالبة فإن المشروع يرفض لأنه لا يحقق أي ربحية اجتماعية

معدل العائد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية.

يوضح هذا المعيار نسبة الفائض الحقيقي إلى استثمارات المشروع، أي الفرق بين القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية خلال عمر المشروع و بين القيمة الحالية للأجور منسوبا إلى القيمة الحالية للأموال المستثمرة في المشروع .و واضح أن المشروعات الأكثر تفضيلا هي تلك التي تحقق أعلى عائد اجتماعي .و العلاقة التالية تعبر عن ذلك

$$\text{معدل العائد الاجتماعي} = \frac{\text{القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة} - \text{القيمة الحالية للأجور}}{\text{القيمة الحالية للاستثمار}}$$

*اختبار الكفاءة النسبية :

بعد تصنيف المشاريع إلى مقبولة و غير مقبولة، يصادفنا احتمالين أولهما هو أن تتوافر لدينا الموارد الكافية التي تسمح بتنفيذ كافة المشاريع المقبولة وفقا لهذا الاختبار، و هنا لن يكون هناك مجال لإجراء اختبار الكفاءة النسبية، و ثانيهما أن لا تتوافر الموارد الكافية لتنفيذ جميع المشاريع المقبولة وفقا لاختبار الكفاءة المطلقة، و هنا نكون بحاجة لترتيب المشاريع المقبولة وفقا لأولويتها بالنسبة لدرجة الندرة من مختلف الموارد .و طبعا تختلف معايير الكفاءة النسبية وفقا لنوع الموارد النادرة التي يعاني منها المجتمع، هذه المعايير هي كما يلي:

معيار الكفاءة النسبية لرأس المال :

إذا كان المجتمع يعاني من ندرة نسبية في رأس المال، فإن المشروعات التي تحظى بأولوية هي المشروعات التي تستخدم رأس المال بشكل أفضل، أي تلك المشاريع التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة من رأس المال المستثمر ويتخذ معيار الكفاءة النسبية في هذه الحالة الشكل التالي:

$$\frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لتكاليف الاستثمار}}$$

وكلما زادت النسبة كلما زادت الكفاءة النسبية للمشروع.

معيار الكفاءة النسبية للعمالة:

عندما يعاني المجتمع من ندرة العمالة الماهرة، ففي هذه الحالة تفضل المشاريع التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة نقدية تدفع كأجر للعمالة الماهرة، و في هذه الحالة يعطى معيار الكفاءة النسبية بالشكل التالي:

$$\frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لأجور و مرتبات العمالة الماهرة}}$$

معيار الكفاءة النسبية للعملات الأجنبية :

إذا كان المجتمع يعاني من ندرة نسبية في العملات الأجنبية؛ فإن المشروعات المفضلة هي تلك التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة عملة أجنبية من التكلفة .و يتخذ المعيار في هذه الحالة الشكل التالي:

$$\frac{\text{القيمة الحالية للقيمة المضافة}}{\text{القيمة الحالية لصافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية}}$$

حيث أن :صافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية= المصروفات من العملة الأجنبية - الإيرادات منها.

*الأثر على العمالة.

من بين أهداف التنمية خلق فرص عمل جديدة، و بالتالي تفضل هذه البلدان المشروعات التي تؤدي إلى خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل مقابل قدر معين من رأس المال .وبغرض تقييم أثر هذا المعيار في أي مشروع تستخدم العديد من المعايير منها :

الرقم المطلق للعمالة الجديدة.

يحسب معيار الرقم المطلق للعمالة الجديدة الناجمة عن مشروع ما وفقا للصيغة التالية

الأثر الكلي للعمالة = عدد الوظائف الجديدة المباشرة + عدد الوظائف الجديدة غير المباشرة

حيث تمثل فرص العمالة المباشرة الوظائف التي تتولد داخل المشروع، أما فرص العمالة غير المباشرة فتمثل الوظائف المتولدة في المشاريع المرتبطة بالمشروع الاستثماري أي تلك التي تستخدم مخرجاته أو تقدم له مدخلات و كلما زاد عدد الوظائف المتولدة عن المشروع كلما كان المشروع مفضلا من وجهة نظر المجتمع مع ثبات العوامل الأخرى.

عدد فرص العمل لكل وحدة استثمار

ويحسب هذا المعيار بقسمة عدد الوظائف المباشرة على التكاليف الاستثمارية للمشروع.

*معيار إعادة الاستثمار

يهدف هذا المعيار إلى قياس الفائض القابل للادخار، الذي يمكن أن يحققه المشروع المقترح عن طريق إنتاجية عوامل الإنتاج .و جاء اعتماد هذا المعيار كون عملية التنمية تهدف أساسا إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي في المستقبل و ليس الدخل الوطني ككل، على اعتبار أن معدلات الزيادة السكانية قد تمتص الزيادة في الدخل الوطني مما ينفي حدوث تنمية أساسا بالرغم من حصول زيادة في الدخل الوطني .إن هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد لا يمكن أن تتحقق إلاّ بقدر معين من المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار.و النموذج الرياضي لهذا المعيار يأخذ الشكل التالي :

$$\frac{\text{قيمة الإنتاج-(أجر كل عامل*عدد عوامل الإنتاج)}}{\text{تكلفة الحصول على عوامل الإنتاج}}$$

و هنا يفضل المشروع الذي يحقق أكبر قيمة.

*الأثر على التوزيع:

يؤثر إنشاء المشروعات على عملية توزيع القيمة المضافة بطريقتين :فمن جهة يمكن أن يؤثر التوزيع بمقادير مختلفة على الفئات الاجتماعية، و هو ما يطلق عليه التوزيع الفئوي، و من جهة أخرى، يؤثر توزيع القيمة المضافة بنسب متفاوتة على مناطق الدولة المختلفة، و هو ما يعرف بالتوزيع الإقليمي.

إن صافي منافع التوزيع العائدة لفئة اجتماعية أو إقليم هي عبارة عن القيمة المضافة التي يحصل عليها ويحسب معامل التوزيع من خلال قسمة القيمة المتوقعة للإقليم أو الفئة على القيمة المضافة الوطنية الصافية المتولدة عن المشروع.

و تعطى الأولوية للمشروع الذي يدعم هدف الحكومة بحيث تعطى قيمة أكبر لمعامل التوزيع المستهدف، فمثلا إذا كانت الحكومة تهدف إلى توزيع أكبر قدر من الدخل على أصحاب الأجور، فإنها تفضل المشروعات كثيفة العمل، وبالتالي تعطي الأولوية للمشروع الذي يعطي قيمة أكبر لمعامل التوزيع لأصحاب الأجور.

الأثر الصافي على الصرف الأجنبي(معيار برونو)

يركز هذا المعيار على أن هناك خطأ شائع في دراسة المشاريع، و هذا الخطأ يتمثل في اعتبار أي مشروع يحقق وفرا في النقد الأجنبي مرغوبا به، و هذا خطأ كبير أن أي نقد أجنبي يحققه المشروع يقابله تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني ككل في شكل استنزاف لبعض موارده المحدودة و التي قد يكون جزءا منها في شكل عملات أجنبية، والباقي في شكل تكلفة محلية. و الأصح أن يعتبر المشروع الاستثماري مرغوبا به إذا كانت تكلفة الحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي من خلال المشروع، أقل من تكلفة شراء هذه الوحدة من سوق النقد.

$$\text{معيار برونو} = \frac{\text{القيمة الحالية لتكلفة الموارد المحلية الاستثمارية و الجارية}}{\text{القيمة الحالية لصافي الوفر السنوي في النقد الأجنبي}}$$

و كلما كانت هذه النسبة أقل من سعر الصرف الأجنبي، كلما كان ذلك أفضل.

مساهمة المشروع في دعم و تحسين قيمة العملة الوطنية :

بغرض الحكم على مساهمة المشروع الاستثماري في دعم قيمة العملة الوطنية، ينبغي حساب سعر الصرف الضمني و مقارنته بسعر الصرف المعلن لمعرفة جدوى المشروع الاجتماعية .فإذا كان سعر الصرف المعلن أعلى من سعر الصرف الضمني، فهذا يعني أن إنشاء المشروع سيؤدي إلى زيادة دعم قيمة العملة الوطنية و بالتالي زيادة درجة الربحية الاجتماعية أما إذا كان سعر الصرف المعلن أقل من سعر الصرف الضمني، فإن المشروع لا يكون له جدوى اجتماعية لأن إنشاءه سيؤدي إلى زيادة عدد وحدات النقد المحلي مقابل الوحدة الواحدة من النقد الأجنبي مقارنة بالسعر المعلن من البنك المركزي لصرف العملة الأجنبية بالعملة المحلية أما في حالة تساوي سعر الصرف المعلن مع الضمني فيكون الأمر سواء من وجهة نظر المجتمع، وبالتالي يمكن قبول المشروع أو رفضه لاعتبارات أخرى.

و يحسب سعر الصرف الضمني باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{سعر الصرف الضمني} = \frac{\text{التكاليف الاقتصادية المحلية بالعملة المحلية}}{\text{القيمة المضافة للمشروع بالعملة الأجنبية}}$$

و تشمل التكاليف الاقتصادية المحلية -الأجور و المرتبات- .المواد الخام و الوسيطة والصيانة والإحلال و التجديد- .التكاليف من الموارد المحلية التي تستخدمها العمالة الأجنبية ...الخ

القدرة على المنافسة الدولية

لتحديد مدى قدرة منتجات مشروع معين على دخول المنافسة الدولية، ينبغي مقارنة المدخلات من الموارد المحلية اللازمة لإنتاج السلع(صافي المتحصلات من الصرف الأجنبي)

$$\text{مؤشر القدرة على المنافسة الدولية:} = \frac{\text{القيمة الحالية المتوقعة لصافي التدفقات من الصرف الأجنبي}}{\text{القيمة الحالية للمدخلات من الموارد}}$$

و يجب أن تتساوى على الأقل صافي المتحصلات من الصرف الأجنبي مع القيمة الحالية للمدخلات من الموارد المحلية لضمان استرداد هذه الأخيرة.